

عناية أبي الوليد الباغي بالمدونة واستدلاله بمسائلها وتوجيهه الأقوال في كتابه: "المنتقى"

د. علي العلوي

أستاذ : بالمعهد الأعلى

لأصول الدين، بجامعة الزيتونة.

إن إشكاليات كثيرة، تعترض الباحث في الفقه المالكي، ومن بينها : أي قيمة لأمّهات المذهب المالكي في مؤلفات الفقهاء المالكيين، وما هو حظ المدونة في هذه المؤلفات ؟ وكيف اعتنى هؤلاء الفقهاء بهذا المصدر الهام ؟ وفيما تتمثل طريقة أبي الوليد الباغي في توجيهه الأقوال ؟

ولحل هذه الإشكاليات، اقتضت الضرورة دراسة اعتماد أبي الوليد الباغي [-474 هـ/1081 م] ⁽¹⁾ للمدونة في كتابه "المنتقى" ⁽²⁾

(1) علم ونباهة تلقى عن شيوخ الأندلس ثم رحل إلى المشرق وعاد بعلم غزير وله عدة تأليف هامة، منها : المنتقى، شرح موطأ الإمام مالك. ولد سنة 403 هـ وتوفي سنة 474 هـ : راجع ترجمته في : ابن كثير : البداية والنهاية، نشر مكتبة المعارف ببيروت ومكتبة النصر بالرياض، ط: (1)، 1966م، م: 12، ص 122، الضبي : بغية الملتبس، نشر مطبع روخس، 1884م، ص289، ترجمة رقم 777، ابن خلكان : وفیات الأعيان، ط: (1)، 1367هـ/1948م مطبعة السعادة بمصر، م2، ص408 ترجمة رقم 275، عياض : ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج: 4، ص802-808.

(2) من مصنفات أبي الوليد الباغي : وهو مؤلف في علم الحديث والفقه، وقد شرح به موطأ الإمام مالك بن أنس وهو من الكتب القيمة حيث قال فيه إقاضي عياض : (من ذلك في الفقه والمعاني كتابه المنتقى في شرح الموطأ، عشرين مجلداً لم يولف مثله) : عياض : ترتيب المدارك، تحقيق : أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ودار مكتبة الفكر طرابلس، ليبيا، ج4، ص804.

وإيراد نماذج حول استدلاله بمسائل المدونة، واختيار أمثلة حول توجيهه لأقوال الفقهاء.

1 - مؤلفات الباجي :

كان أبو الوليد الباجي - رحمه الله - فقيها، نظّاراً، محققاً، راوية، محدثاً، يفهم صناعة الحديث ورجاله. متكّماً، أصولياً، فصيحا، حسن التّأليف، متفنّن المعارف. له في هذه الأنواع تصانيف مشهورة جليلة⁽³⁾، فقد كتب في الحديث والرجال والعقائد، "لكن أبلغ ما كان فيها في الفقه وإتقانه على طريقة النظّار البغداديين، وحذّاق القرويين"⁽⁴⁾.

فالباجي برز في علم الرواية والدّراية، وفي كتبه الفقهيّة امتزجت مناهج العراقيين في البحث الفقهي مع طرائق الأندلسيين والقرويين المحققين، فكان ثمرة ذلك علما جمّا، وكتباً طار صيتها في الآفاق، وتلقّاها بالقبول أهل المشرق والمغرب على حدّ سواء.

وأهمّ هذه الكتب الفقهيّة :

أ - المنتقى في شرح الموطأ :

وهو : "أحسن كتاب ألّف في مذهب مالك، لأنّه شرح فيه أحاديث الموطأ، وفرّع عليها تقرّيعاً حسناً"⁽⁵⁾. "ذهب فيه مذهب الاجتهاد، وإيراد الحجج، وهو ممّا يذللّ على تبخّره في العلوم والفنون"⁽⁶⁾.

(3) عياض، ترتيب المدارك، تحقيق سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الرباط، المغرب، ط 1403هـ/ 1983 م، ج 8، ص 119.

(4) عياض، ترتيب المدارك، ج 8، ص 119.

(5) المقرئ التلمساني، نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1388هـ/ 1968م، ج 2، ص 69.

(6) ميّمّد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكيّة، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، ط (2)، 1423هـ/ 2002م، ص 307.

والكتاب "لم يؤلف مثله، وكان ابتداء كتابا بلغ فيه الغاية سمّاه الاستيفاء في هذا المعنى لم يصنع منه غير الطّهارة في مجلّدات" (7).

ب - الاستيفاء :

وهو كتاب - على ما يبدو من كلام الباجي في مقدّمة كتابه "المنتقى" - ضخّم يشبه في حجمه وشكله "التمهيد" لابن عبد البر، وربّما حتّى في مضمونه، فقد وصفه هو بقوله : "أمّا بعد، وفّقنا الله وإياك لما يُرضيه، فإنّك ذكرت أنّ الكتاب الذي ألّفْتُ في شرح الموطأ المترجم بكتاب "الاستيفاء" يتعذّر على أكثر النّاس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لا سيّما لمن لم يتقدّم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فإنّ نظره فيه يُبلّد خاطره، ولكثرة مسائله، ومعانيه، يمنع تحفّظه وفهمه، وإنّما هو لمن رسخ في العلم، وتحقّق بالفهم" (8).

ج - فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء من الأحكام :

وموضوع هذا الكتاب هو "شرح فصول الأحكام، وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكّام" (9).

د - الإيماء :

في الفقه (10) : اختصره من كتاب المنتقى، في خمس مجلّدات (11) على قدر ربع المنتقى (12).

(7) عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124.

(8) أبو الوليد الباجي، المنتقى، مطبعة السعادة بمصر، ط (1)، 1331هـ، ج1، ص2.

(9) أبو الوليد الباجي، فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكّام، تحقيق وتقديم محمد أبو الأجفان، الدّار العربيّة للكتاب، والمؤسسة الوطنيّة للكتاب، ط 1985م، ص 273.

(10) المقرئ، نفح الطيّب، ج2، ص 69.

(11) عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124.

(12) ابن فرحون، الديباج، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التّراث، القاهرة، مصر، ط (د.ت)، ج1، ص 384.

هـ - المَهْذَبُ فِي اخْتِصَارِ المَدُونَةِ (13) :

ومنهجه في الكتاب "تنظير المسائل، وترتيبها على أصولها (14) والكتاب اختصار حسن (15)، يَدُلُّ على قيمته العلمية قول اللّخمي : "اختُصرت المَدُونَةُ نحوًا من اثنين وثلاثين اختصارًا ليس فيها أحسن من المَهْذَبِ للباجي" (16).

و - السَّراجُ فِي عِلْمِ الحِجَاجِ : فِي مسائل الخلاف، كبير لم يتم (17).

ز - المَقْتَبِسُ فِي عِلْمِ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ : لم يتم

ح - شرح المَدُونَةِ : لم يتم

ط - مختصر المختصر فِي مسائل المَدُونَةِ (18).

ي - كتاب "اختلاف الموطأ" ومسألة اختلاف الزوجين فِي الصِّدَاقِ.

ك - كتاب "إحكام الفصول فِي أحكام الأصول".

ل - كتاب "الحدود فِي أصول الفقه".

م - كتاب "الإشارة فِي أصول الفقه".

ن - كتاب "تبیین المنهاج" وكتاب "التشديد إلى المعرفة طريق التَّوْحِيدِ" وكتاب "تفسير القرآن" لم يكمل وكتاب "فرق الفقهاء" (19).

(13) عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124.

(14) محمد الفاضل ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي فِي تاريخ المغرب العربي، مطبعة النجاح بتونس، ط (د.ت)، ص 54 وقد ذكر الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور أَنَّهُ توجد من هذا الكتاب قطعة فِي جامع القرويين".

(15). عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124.

(16) الباجي، فصول الأحكام، ص 59-60، مَقَمَةُ المحقِّق، محمد أبو الأُجفان.

(17) ابن فرحون، الديباج، ج1، ص 384، محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية ص 307.

(18) عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124، ابن فرحون، الديباج، ج1، ص 384، محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، ص 308.

(19) عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 124-125، ابن فرحون الديباج، ج1، ص 384، 385.

2 - تعريف المدونة وبيان منزلتها في المذهب المالكي :

لم ينل كتاب في المذهب المالكي، بعد الموطأ من الإطراء والتقدير ما نالته المدونة على ألسنة المتقدمين والمتأخرين، فهي أصل علم المالكيين، وهي عندهم ككتاب سيبويه عند أهل النحو، وككتاب إقليدس عند أهل الحساب، ويروى أنه ما بعد كتاب الله كتاب أصح من موطأ مالك - رحمه الله [ت 179هـ/795م] (20).

ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة (21) وذلك أنه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين : مالك وابن القاسم وأسد وسحنون (22) ومما نقل عن سحنون قوله : "عليكم بالمدونة، فإنها كلام رجل صالح وروايته" وكان يقول أيضا : "إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن، تجزىء في الصلاة عن غيرها، ولا يجزىء غيرها عنها. أفرغ الرجال فيها عقولهم، وشرحوها وبيتوها، فما اعتكف أحد على المدونة ودارسها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده، وما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه، ولو عاش عبد الرحمان أبدا ما رأيتموني أبدا" (23).

ومما أهل المدونة لهذه الرتبة أيضا كثرة المسائل التي اشتملت عليها، حتى قال أحد الشيوخ على سبيل المبالغة : "ما من حكم نزل من السماء إلا وهو في المدونة" (24).

(20) [هو إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية. مولده ووفاته في المدينة. صنف "الموطأ" وله "رسالة في الوعظ" وكتاب في "المسائل" ورسالة في "الرد على القدرية" وتفسير غريب القرآن] : ابن فرحون : الديباج المذهب، ج1، ص 82 وما بعدها.

(21) ابن رشد (الجد) : المقدمات، تحقيق محمد حجّي، ط : (1)، 1408هـ/1988م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان 1/44 - 45.

(22) الحطّاب، مواهب الجليل، ط : (1)، 1328هـ، مطبعة السعادة بمصر، 34/1.

(23) عياض : ترتيب المدارك، ضبط وتصحيح : محمد سالم هاشم، ط : (1)، 1418هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1/274.

(24) أحمد بابا التتبيكتي : نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط : بهامش الديباج لابن فرحون، نشر : عباس بن عبد السلام بن شقرون، بالفحامين بمصر، ط : (1)، 1351هـ، ص 81.

وقد اعتنى المالكية بالمدونة حفظا واستنباطا، والدليل على ذلك أنه لما اضطرب علماء القيروان في مسألة المرأة التي سقت زوجها فأجزمته (25) قال لهم أحمد بن نصر :

"المسألة في المدونة، في السن إذا ضربها رجل فاسودت أو اخضرت فقد تم عقلها ووجبت الدية فيها (26) لأن المراد منها بياضها وجمالها، فإذا اسودت أو اخضرت فقد ذهب، فذلك الإنسان إذا تجنم فقد زال حسنه وجماله، ووجبت فيه الدية" (27).

ومما ينقل عن أبي زيد قوله : (من حفظ المدونة والمستخرجة لم يبق عليه مسألة) (28). ولقد كان ولاية الأندلس يشترطون لتولية القاضي أن يكون مستظهدا للمدونة، كما لا يسمح للفقهاء بلبس القلنسوة والصعود إلى المنبر إذا لم يكن يحفظها (29).

3 - منهج العلماء في تدريس المدونة :

عكف علماء المذهب على دراسة المدونة، وشرحها واختصارها، واستنباط أحكامها، فإن قيل إن المدونة ليست قرآنا ولا أحاديث صحيحة فكيف تستنبط الأحكام منها ؟

(25) [الجذم : القطع. جنمه، يجنمه، جذما :قطعه،فهو جنيم، والجذم : مصدر الأجذام اليد، وهو الذي ذهب أصابع كفيه. والجذام من الذاء : معروف لتجنم الأصابع وتقطعها، ورجل أجزم ومجزم : نزل به الجذام] : ابن منظور : لسان العرب، نشر دار المعارف، [دت]، 1، ص : 578، مادة (جذم).

(26) [الدية مال يجب بقتل آدمي حرّ عن دمه أو بجرحه، مقدرا شرعا لا باجتهاد والأصل في وجوبها قوله تعالى في سورة النساء : "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله" (سورة النساء، الآية : 92)] : الجكني الشنقيطي : مواهب الجليل من أدلة خليل، مراجعة عبد الله إبراهيم الأنصاري، ط : 1407هـ/1987م، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، ج4، ص284-285.

(27) ابن فرحون، الديباج، ج1، ص158.

(28) ابن فرحون، الديباج، 208/2.

(29) المقرئ التلمساني، نفح الطيب، ط : 1388هـ/1968م، دار صادر، بيروت، لبنان، 1 - ص458.

فقد أجاب الشيخ عlish [ت1299هـ/1882م] ⁽³⁰⁾. بأنّها كلام أئمة مجتهدين، عالمين بقواعد الشريعة والعربية، مبينين لأحكام الشريعة. فمدلول كلامهم حجة على من قلدهم منطوقاً كان أو مفهوماً، صريحاً كان أو إشارة ⁽³¹⁾. وقد كان للعلماء في تدريس المدونة اصطلاحان : اصطلاح عراقي واصطلاح قروي.

فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ، بل كان دأبهم القصد إلى أفراد المسائل وتحرير الدلائل، وأمّا الاصطلاح القروي فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات والتنبية على ما في الكتاب من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها. يحقق ذلك تصرف التونسي (ت 443 هـ/1051م) ⁽³²⁾ - وهو أبو القاسم بن محرز القيرواني، تفقه بأبي بكر

(30) هو محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله : فقيه، من أعيان المالكية. مغربي الأصل، من أهل طرابلس الغرب. ولد بالقاهرة وتوفي بها، وتعلم في الأزهر، وولي مشيخة المالكية فيه. من تصانيفه : "فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك - ط" جزآن، وهو مجموع فتاويه، و "منح الجليل على مختصر خليل - ط" أربعة أجزاء في فقه المالكية : مخلوف : شجرة النور الزكية، ط : دار الفكر [دت]، ص 385، ترجمة رقم 1543، معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمع وترتيب : يوسف إلبان سركيس، نشر مطبعة سركيس بمصر، 1347 هـ/1929م، ج 7، ص 1372، الزركلي : الأعلام : ط (13)، 1998م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 19/6 - 20.

(31) محمد عlish : شرح منح الجليل على مختصر خليل، نشر مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا، [دت]، م 1، ص 11.

(32) " هو أبو إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي، الإمام الفقيه الحافظ الأصولي المحدث العالم، تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي. ودرس الأصول على الأزدی وغيرهم، له شروح حسنة وتعليق متنافس فيها على كتاب ابن المواز والمنونة". انظر ترجمته في : مخلوف، الشجرة، ص 108، ترجمة رقم 285، حسن حسني عبد الوهاب، كتاب العمر، دار الغرب الإسلامي، م 1، ص 667 وما بعدها.

بن عبد الرحمان وأبي عمران وأبي حفص، كان فقيها نظّاراً، نبيلاً وابتلي بالجذام في آخر عمره، وله تصانيف حسنة.

منها :

تعليق على المدونة سماه التّبصرة، وكتابه الكبير المسمّى بالقصد والإيجاز. توفي في نحو الخمسين وأربعمائة] : ابن فرحون : الديباج، ج2، ص153، المقرّي التلمساني، أزهار الرياض، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي، ط 1978م، الرباط، المغرب، ج3، ص22 - . في تعاليقه اللطيفة المنزعة، واللّخمي (- 478هـ / 1085م) ⁽³³⁾ في تبصرته البارعة الختام والمطلع، إلى غير ذلك من تأليف القرويين وتعاليق المحقّقين من شيوخ الإفريقيّين. وقد سلك القاضي عياض (-544هـ / 1149م) ⁽³⁴⁾ في كتابه "التّنبّهات" مسلكاً جمع فيه بين الطريقتين والمذهبين ⁽³⁵⁾.

4 - عناية أبي الوليد الباجي بالمدوّنة واستدلاله بمسائلها

في كتابه: "المنتقى":

إنّ مكانة المدوّنة في الفقه المالكي ومنزلتها الرّقيعة عند فقهاء المالكية، جعلت أبا الوليد الباجي [-474 هـ / 1081م] يوليها اهتمامه، إذ نلاحظ كثرة

(33) هو علي أبو الحسن محمد الرّبعي المعروف بآلّخمي، وهو ابن بنت اللّخمي، قيرواني، نزل صفاقس، تفقّه بأبن محرز، وأبي الفضل ابن بنت خلدون، وأبي الطيّب والتونسي، والسيّوري. كان فقيهاً، فاضلاً، ديناً، متفنناً. له تعليق كبير على المدوّنة سماه "التّبصرة" مفيد حسن، لكنه ربما اختار فيه، وخرج، فخرجت اختياراته عن المذهب. توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة] : ابن فرحون : الديباج 2 / 104، 105، المقرّي : أزهار الرياض : 22/3، مخلوف، الشجرة، ص 117.

(34) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن البحصبي السبتي. أبو الفضل : عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموماً، قيل : سمّه يهودي، من تصانيفه : " الشفا بتعريف حقوق المصطفى - ط"، و "ترتيب المدارك - ط" أربعة أجزاء وخامس للفهارس] : الزركلي : الأعلام : 99/5.

(35) المقرّي : أزهار الرياض، 22-23.

استدلاله بمسائلها في "المنتقى" لتدعيم آرائه وتوثيق استشهاده وأقواله، وفيما يلي نماذج حول هذه الاستدلالات :

أ - الأتمونج الأول : [ما جاء في القبله] :

أورد أبو الوليد الباجي في كتابه "المنتقى" حول هذه المسألة مايلي :
"روى ابن وهب عن مالك في المبسوط وابن القاسم عن مالك في المدونة أنّ
من استدبر⁽³⁶⁾ القبلة أو شرق أو غرب مخطئاً للقبلة أعاد في الوقت دون ما
بعده"⁽³⁷⁾.

وبالرجوع إلى مدونة سحنون [-240هـ/854 م]⁽³⁸⁾، وجدنا أنّ المسألة
التي استدللّ بها أبو الوليد الباجي في المنتقى، وردت كما يلي : (قال) : وقال
مالك فيمن استدبر القبلة أو شرق أو غرب فصلّى وهو يظنّ أنّ تلك القبلة ثم
تبيّن له أنّه على غير القبلة فقال : يقطع ما هو فيه ويبعد الصلّة، قال:
فإن فرغ من صلاته ثم علم في الوقت، فعليه الإعادة (قال) : وإن مضى
الوقت، فلا إعادة عليه⁽³⁹⁾.

(36) أي جعلها دبره : بمعنى خلفه.

(37) أبو الوليد الباجي : المنتقى، شرح الموطأ، ط : (1) ، 1331هـ، مطبعة السعادة بمصر، ج1، ص 339.

(38) [هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التتّوخي، الملقّب بسحنون : قاض، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، كان زاهدا لا يهاب سلطانا في حق يقوله، أصله شامي، من حمص، ومولده في القيروان. ولي القضاء بها سنة 234هـ، واستمر إلى أن مات، روى المدونة في فروع المالكية عن عبد الرحمان بن القاسم، عن الإمام مالك]. ر. ترجمته في : ابن خلكان : وفيات الأعيان ط : دار الثقافة، بيروت لبنان، م3، ص180، ترجمة رقم 382، مخلوف، شجرة النور الزكية، ط : دار الفكر (د ت) ص 69، ترجمة رقم 80. الزركلي : الأعلام، ط : (10)، 1992، دار العلم للملايين، م4، ص5.

(39) سحنون، المدونة، ط : 1406هـ/1986م، دار الفكر، بيروت، لبنان، كتاب الصلاة، باب : فيمن صلى إلى غير القبلة ج1، ص92.

والملاحظ أنّ أبا الوليد الباجي، وإن لم يورد هذه المسألة بلفظها من المدوّنة، فهو ذو دراية بمعانيها لأنّ القارئ يستفيد من هذه المسألة تصرّفه في اللفظ دون إخلال بالمعنى، وهذا دليل على استيعابه لمسائل المدوّنة.

ب - الأمّودج الثّاني: [التّكبير لسجود التّلاوة] :

أورد أبو الوليد الباجي في كتابه "المنتقى" حول هذه المسألة ما يلي: (واختلف قول مالك في التّكبير لسجود التّلاوة فقال مرّة يكبّر وقال مرّة : لا يكبّر وخيّر ابن القاسم في ذلك) (40).

وفي هذه المسألة، لم يبيّن صاحب المنتقى صراحة أنّه نقلها من المدوّنة، أو اعتمدها بغاية الاستدلال، لكن بالعودة إلى المدوّنة للإمام سحنون، عثرنا على هذه المسألة بكتاب الصّلاة الثّاني، باب : "ما جاء في سجود القرآن"، حيث ورد حولها ما يلي : [(قال) وقال مالك: من قرأ سجدة في الصّلاة فإنّه يكبّر إذا سجدها ويكبّر إذا رفع رأسه منها (قال) وإذا قرأها وهو في غير صلاة فكان يضعف التّكبير قبل السّجود وبعد السّود ثم قال: أرى أن يكبّر وقد اختلف قوله فيه إذا كان في غير صلاة (قال) ابن القاسم: وكلّ ذلك واسع وكان لا يرى السّلام بعدها] (41).

هذه المسألة كالتي قبلها، إذا نلاحظ أنّ أبا الوليد الباجي لم يوردها بلفظها من المدوّنة وإنّما لخصّها واختصرها وكان مستوعبا للمعنى الوارد بها، وهي تختلف عن المسألة الأولى لأنّه لم ينصّ فيها صراحة على نقلها من المدونة، وإنّما توصلنا إلى استدلاله فيها بالمدوّنة بالمقارنة بين النصّ الوارد في المنتقى والثّاني الموجود بالمدوّنة.

(40) أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج1، ص353.

(41) سحنون، المدونة، ج1، ص106.

ج - النموذج الثالث: [من اشترى غنما غير مصرّاة⁽⁴²⁾ فحلبها فلم

يرض حلبها]:

أورد أبو الوليد الباجي بكتابه "المنتقى" حول هذه المسألة ما يلي:

[وإن اشترى غنما غير مصرّاة فحلبها فلم يرض حلبها فإن كان البائع لم يعلم حلبها ففي المدونة لابن القاسم ليس له ردّها ومعنى ذلك أنه قد استوى علمها في قدر المبيع جزافا كالبائع لصبرة الطّعام، فإن علم البائع قدر ما يحلب فلم يخبر بذلك المبتاع فإن كان في إتيان لبنها فقد قال ابن القاسم: له الردّ بمنزلة من باع صبرة⁽⁴³⁾ جزافا قد علم كيلها فلم يخبر بذلك المبتاع وإن لم يكن البيع في إتيان لبنها لم يكن للمبتاع ردّها وإن كان البائع قد عرف قدر لبنها وإن كانت شاة لبن [(44).

وبالرجوع إلى المدونة، وجدنا أنّ هذه المسألة وردت بكتاب التجارة بأرض العدو كما يلي: [(قلت): أرأيت إن اشترى شاة للبن ولم يخبره البائع بما تحلب وليست بمصرّاة في إتيان لبنها أكون للمشتري الخيار إذا حلبها ويكون فيها بمنزلة من اشترى مصرّاة (قال): أمّا الغنم التي شأنها الحلاب وإنما تشتري لمكان درّها في إتيان درّها فإنّي أرى إن لم يبيّن ما حلبها إذا باعها غير مصرّاة ولم يذكر حلبها وقد كان حلبها البائع وعرف حلبها رأيت

(42) ورد تعريف الشاة المصرة بالمدونة عندما سأل سحنون ابن القاسم عن مفهومها، فأجابه بقوله: (التي يترك اللبن في ضرعها ثم تباع وقد ردت لحلبها فلا يحلبوها فهذه المصرة لأنهم تركوها حتى عظم ضرعها وحسن درّها فأنفقوها بذلك فالمشتري إذا حلبها إن رضي حلبها وإلا ردّها وردّ معها مكان حلبها صاعاً): سحنون، المدونة، ج3، ص287.

(43) [الصبرة في اللغة: الكومة من طعام أو غيره، جمعها صبر، كغرفة وغرف، يقال: صبرت المتاع: إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وقيل: هي الكومة من الطعام خاصة، سواء أكانت مجهولة الكيل أو الوزن أم معلومتها، وقيل: ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن.]: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط (1)، 1997، م4، ص 11، مادة صبر، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط: (1)، 1412هـ/1992م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت م 26، ص 309، مادة: صبرة.

(44) أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج5، ص105.

المشتري بالخيار في ذلك لأن الغنم التي شأنها اللبن إنما تشتري لألبانها ولا تشتري للحومها ولا لشحومها فإذا عرف البائع حلابها ثم كتّمه كان بمنزلة من باع طعاماً جزافاً قد عرف كيله وكتّمه فلا يجوز بيعه إلا أن يرضى المشتري أن يحبس الشاة التي يدفع في ثمنها ويرغب فيها لمكان لبنها ولا يبلغ شحمها ولا لحمها ذلك الثمن وإنما تبلغ ذلك الثمن للبنها فذلك عندي لموقع لبنها بمنزلة الطعام الذي قد عرف كيله فكتّمه فبيع جزافاً فإذا باعها صاحبها وهو يعرف حلابها كان قد غرّه (45).

5 - توجيه أبي الوليد الباجي لأقوال الفقهاء في كتابه : "المنتقى" :

أ - معنى التوجيه :

- لغة :

وجه، و"وجهه" في حاجة، و"وجه" وجهه الله و"توجه نحوه وإليه". وشيء "موجه" إذا جعل على جهة واحدة لا تختلف. وقد وجه الرجل: صار "وجهياً أي ذا جاه وقدر، و"أوجهه" الله: أي صيره وجهياً (46).

والتوجيه : من فيه خصال حميدة من شأنه أن يعرف ولا ينكر (47) والتوجيه هو إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل عبارة على وجه يُنافي كلام الخصم (48).

(45) سحنون، المدونة، ج3، ص288.

(46) الرّازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية بمصر، ط 1363هـ / 1905م، ص 711، مادة : وجه، سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط (1)، 1402هـ / 1982م، ص 372.

(47) الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1985م، ص 271.

(48) م.ن، ص 273.

ويقال : وجه الأمر وجهه : أي : إن لم يستقم من جهة فأدره جهة أخرى، وأصل ذلك أن الحجر في البناء لا يستقيم فيقلب على وجه آخر ليستقيم (49).

- اصطلاحاً :

التوجيه اصطلاحاً هو إخضاع الجزئيات في أحكام الوقائع وفي الأحكام المجردة للأصول العامة، هذه التي تكون الجزء الثابت غير القابل للتغيير في الشريعة الإسلامية.

والهدف من التوجيه إيجاد الوحدة أو المحافظة عليها، بين الأصول والتطبيقات، ثم فسح المجال للتطور المستمر على هذا الأساس بواسطة القياس (50).

والذارس لكتاب "المنتقى" لأبي الوليد الباجي، يلحظ كثرة توجيهه لأقوال الفقهاء، وهو في هذا العمل كابن رشد الجدّ (-520هـ / 1126م) (51) في كتابه : "البيان والتحصيل" (52).

ب - نماذج حول توجيه أبي الوليد الباجي للأقوال بكتابه "المنتقى" :

- مسّ القرآن بغير طهارة للضرورة :

ذهب الفقهاء ومنهم الإمام مالك والشافعي وأبو حنيفة والصحابّة ومن بعدهم من التابعين، إلى أنّه يحرم مسّ القرآن بلا طهارة ومستندهم فيما ذهبوا إليه قوله تعالى : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ (53).

(49) أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط 1380هـ / 1960م، ص 6، ص 713، مادة : (وجه).

(50) ابن رشد، المسائل، تحقيق محمد الحبيب التيجاني، دار الجيل، بيروت، ودار الآفاق الجديدة بالمغرب، ط (2)، 1993م، ج 1، ص 50، 51، مقدّمة المحقق.

(51) (هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد "الجدّ"، قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلّة بمسجدها الجامع، وزعيم فقهاء عصره بالمغرب والأندلس، تصانيفه كثيرة، منها "البيان والتحصيل". ولد سنة 445هـ وتوفي سنة 520هـ، ودفن بمقبرة العباس). : المقري، أزهار الرياض، ج 3، ص 59 وما بعدها، ابن فرحون، الذبيح، ج 2، ص 248 وما بعدها، مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 129، ترجمة لرقم 376.

(52) انظر : علي العلوي، المنهج الاجتهادي لابن رشد من خلال البيان والتحصيل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، إشراف الدكتور بو بكر الأخزوري، مرقونة بمكتبة المعهد الأعلى لأصول الدين تحت رقم : د 182، ص 271-310.

(53) سورة الواقعة، الآية 79.

ويلحظ المنتبّع لهذه المسألة بكتاب "المنتقى" أنّ أبا الوليد الباجي، بعد أن بيّن عدم جواز مسّ القرآن بالنسبة للمحدث، أورد مسألة ثانية تتعلّق بمسّ القرآن بغير طهارة لضرورة، ناقلاً رواية ابن القاسم عن مالك بالإباحة، ورواية ابن حبيب بالكراهة، ثمّ قام بتوجيه هاتين الروايتين.

قال أبو الوليد الباجي : "مسألة) وقد يُبيح مسّ القرآن بغير طهارة ضرورة التعلّم وهل يبيح ذلك ضرورة التعلّم، روى ابن القاسم عن مالك إباحته وكرهه ابن حبيب، وجه رواية ابن القاسم أنّ المعلّم يحتاج من تكرّر مسّه ما تلحقه المشقة باستدامة الطّهارة له فأرخص له في ذلك كالمعلّم ووجه قول ابن حبيب أنّه غير محتاج لتكرار مسّه للحفظ وإنّما ذلك لمعنى الصنّاعة والكسب" (54).

فتوجيه الباجي للروايتين في هذه المسألة يُقصد به الشّرح والتّفسير وبيان المقصود والمنحى الاجتهادي.

وتوجيه الأقوال والروايات يكون بعرضها على الكتاب والسنة لبيان مدى صحتها ومطابقتها لمقصد الشّارع الحكيم، وبعرضها أيضاً على أصول المذهب كالإجماع والقياس وسدّ الذّرائع وقول الصّحابي والعرف والعادة، والمصلحة المرسلة.

- صدقة الخلطاء:

أورد أبو الوليد الباجي حول هذه المسألة، بكتابه : "المنتقى" ما يلي :
" (مسألة) فإن كان رجل خالط رجلاً ببعض ما شئته دون البعض، فإن كانت غنما خالط منها بأربعين صاحب أربعين وله أربعون بغير خُطّة فقد قال مالك وابن القاسم وأشهب يكون خليطه بالثّمانين فتجب عليهما شاة، عليه ثلثاها وعلى صاحب الأربعين ثلثها، قال ابن الماجشون وسحنون : لا يكون خليطه إلّا بما

(54) أبو الوليد الباجي، المنتقى، ج1، ص 344.

خالطه به يزكي المختلطة على حكم الخلطة فيكون على صاحب الأربعين نصف شاة لأنه لم يخالطه إلا بها ويكون على صاحب الثمانين ثلثا شاة. وجه القول الأول أن المالك للثمانين لما اعتبر في حقه ومخالطته بالتماس فكذلك صاحب الأربعين وهذا الجواب الذي جاب به مالك على قوله أن في الأوقاص الزكاة وعلى قوله إنه ليس في الأوقاص شيء فعلى كل واحد منهما نصف شاة، لأنه لو انفرد كل لوجب عليه مثل ما يجب على الآخر، وجه القول الثاني أن صاحب الأربعين لم يخالط من مال صاحب الثمانين إلا بأربعين فلا تأثير لغيرها في حكمه، هذا الذي قاله عبد الملك وأن صاحب الثمانين لم يخالط صاحب الأربعين من ماشيته إلا بأربعين فكان يجب أن لا تؤثر خلطته في غيرها" (55).

- زكاة الحبوب والزيتون :

أورد أبو الوليد الباجي حول هذه المسألة، مايلي : " (فصل) وقول مالك إنما يؤخذ من الزيتون العشر بعد أن يعصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق وذلك أن الاعتبار في نصابه إنما هو بالكيل لا يتهياً إلا في الحب، فإذا بلغ خمسة أوسق فقد كمل النصاب وإذا قصر عن الخمسة الأوسق فقد قصر عن النصاب، فلا زكاة فيه وإنما أمرناه بإخراجه زيتا لأنه لا يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن اتخاره والانتفاع به المنفعة المقصودة منه كالتمر والحب (مسألة) فأما السمس وغيره من الحبوب التي تجب فيها الزكاة لسبب زيتها فإن عصرها فلا خلاف في المذهب أن عليه أن يخرج من زيتها وإن لم يعصرها فقد اختلف فيه قول مالك فمرة قال : عليه العصر ومرة قال : يخرج من الحب، وجه القول الأول أنه حب تجب الزكاة فيه لزيتته فلم يجز رب المال إلا إخراج الزيت كالزيتون، وجه الرواية الثانية أن هذا حب يبقى على حاله غالبا ويُنتفع به

كذلك في الزّراعة والبيع وأمّا الزّيتون فإنّما يُتصرّف فيه بالبيع وغيره على هيئته غالباً ولا يزرع فكان السّمسم أشبه بالحبّ من الحنطة والشّعير" (56).

إنّ الدّليل على اعتماد أبي الوليد الباجي، التوجيه، هو قوله معقّباً على الرّوايات والأقوال التي يأتي بها : و "وجه القول الأوّل" و وجه الرّواية الثّانية".

ونلاحظ طريقة توجيهه للأقوال في هذه المسألة، حيث نجده بيّن مقصد القول الأوّل للإمام مالك، بقياس السّمسم على الزّيتون، فلا تجب الزّكاة إلّا من زيتته.

أمّا القول الثّاني، فقد بيّن مقصد صاحبه، ووجهه بأن السّمسم حبّ كالحنطة والشّعير، وهو يبقى على حاله غالباً ويُنتفع به في الزّراعة غالباً، فالأصحّ قياسه على الحبوب، لتؤدّي الزّكاة من حبه.

في ختام هذه الدّراسة، يمكن الخروج بجملّة من النّتائج يتمثّل أبرزها في ما يلي :

- 1) اهتمام أبي الوليد الباجي بمسائل المدوّنة وكثرة استدلاله بمسائلها.
- 2) عند المقارنة بين استدلالاته في المنتقى وما ورد بالمدوّنة من مسائل، يستفاد دراية أبي الوليد الباجي بالمدوّنة وحفظه لمسائلها.
- 3) استدلالاته بمسائل المدوّنة، أحياناً ترد حرفيّاً وهذا دليل على حفظه وأحياناً أخرى ترد بالمعنى لكن دون إخلال أو تحريف أو تغيير كبير.
- 4) المكانة الرّفيعة والمنزلة العالية للمدوّنة عند فقهاء المالكيّة ومن هؤلاء أبو الوليد الباجي وابن رشد الجدّ وابن أبي زيد القيرواني.
- 5) توجيه أبي الوليد الباجي للأقوال دليل على امتلاكه الحسّ النّقدي وتضلّعه في الاجتهاد العقلائي التّنويري، لأنّ توجيه الأقوال والرّوايات يتطلّب حذق اللّغة العربيّة والدّراية بأصول المذهب.

(56) الباجي، المنتقى، ج2، ص ص 163 - 164.